جمهورية مصر العربية

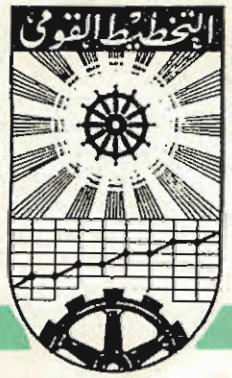

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٢)

الندوات التخطيطية بالمحافظات
١٩٨٥ / ١٩٨٦

اعداد
دكتور / محمد عبد الشفيع عيسى

مارس ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

جدول المحتويات

الموضوع	صفحة
مقدمة	أ ـ ب
تمهيد	جـ
المحور الأول : الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية	١
المحور الثاني : الصناعات الصغيرة	٩
المحور الثالث: العمالة والميكنة	١٤
المحور الرابع: المشاركة الشعبية والحكم المحلى والتخطيط الاقليمى	٢٠
المحور الخامس : السياحة	٢٤
المحور السادس: الاسكان	٣٠ـ٣٧

مقدمة

عقد معهد التخطيط القومى فى عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ سلسلة من الندوات التخطيطية فى اطار برنامجه التدريبى عن تخطيط ومتابعة وتقييم المشروعات فى عدد مختار من محافظات الجمهورية وهى : دمياط، الفيوم، السويس، الشرقية، المنيا، قنا، أسوان، أسيوط، سوهاج، الوادى الجديد.

وقد استهدفت هذه الندوات ادارة نقاش موسع بين أعضاء الهيئة العلمية لمعهد التخطيط القومى من جهة، وقيادات العمل التنفيذى والشعبى بالمحافظات المذكورة من جهة ثانية. وبحيث يحضره ويشارك فيه ممثلون للكوادر العاملة فى المجال التخطيطى بمختلف المواقع على المستويات اللامركزية.

وحرصا على النتائج المستخلصة من هذه الندوات، فقد ارتأينا تسجيل مادة الندوات التخطيطية ثم القيام بخطوة مهمة لاحقة هى تحرير هذه المادة فى صورة تسمح بالمشاركة فى اثراء عملية " صنع السياسات " فى المجالات النوعية المختلفة. وقد اقتضى ذلك جمع شتات الآراء والافكار التى عرضها المشاركون، والقيام بالتنسيق فيما بينها وتنظيمها، ثم سبكها فى صيغة تجمع ما يمكن أن يشكل " القاسم المشترك الأعظم " فى الموضوعات التى دارت من حولها الندوات التخطيطية.

وقد أمكن بلورة هذه الموضوعات فى ستة محاور رئيسية هى :
الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، الصناعات الصغيرة، العمالة والميكنة، السياحة، الحكم المحلى والمشاركة الشعبية، والاسكان.

ولانريد أن نستبق المادة المعروضة ، ولكن تكفى الاشارة الى أنها تتضمن عرضا لجانبين : المشكلات المطروحة فى كل موضوع ، ثم الحلول والتوصيات المعروضة لحل هذه المشكلات .

وغنى عن البيان أن هذه المادة لاتحيط بكافة أبعاد المشكلات وحلولها ، ولكنها محصورة فى اطارها : أى فى حدود الآراء والافكار التى بسطت خلال الندوات التخطيطية المذكورة بالذات . وهى وان كانت لاتزعم الشمول بحكم اطارها ، الا أنها بلا شك تبلور عددا من النقاط المهمة والتى يمكن أن توضع أمام نظر صانعى السياسات وخاصة على المستويات اللامركزية .

فاذا أمكن لهذه النقاط أن تحقق الهدف الموسوم لها ، فان ذلك يعد تطبيقا لأحد أهداف معهد التخطيط القومى كما هى محددة فى القرار الجمهورى بانشاء المعهد : " النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطة القومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف القومية " .

وقد تولى السيد الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى مهمة صياغة وبلورة الافكار والآراء والمناقشات التى تضمنتها هذه الندوات . وقد أدى تلك المهمة بكفاءة ودقة تستوجبان الاشادة والتقدير .

تمهيـــــد

تتناول المادة المعروضة فى هذا التقرير على التتابع المحاور الآتية :

أولا : الثروة الحيوانية والداجنـة والسمكية : وقد عقدت بشأنها الندوات التالية :
ندوة بمحافظة دمياط بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٥، وفى السويس بتاريخ ٢٥/١٢/٨٥
وفى الفيوم : ٢/٢/١٩٨٦، وفى الشرقية : ١٨/١/١٩٨٦.

ثانيا : الصناعات الصغيرة : وعقـدت بشأنها النـدوات التالية :
ندوة بمحافظة دمياط بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٦ ، وفى أسيوط: ٣/٣/١٩٨٦، وفـــى
سوهاج : ٢٧/٢/١٩٨٦، وفى الشرقية ٧/١/١٩٨٦.

ثالثا : العمـالة والسيكه :
ندوة بمحافظة دمياط فى ٢٦/٢/١٩٨٥، وفى قنا : ١٥/٢/١٩٨٦، وفى المنيـــا
٢٨/١/١٩٨٦ ، وفى أسيوط : ٢٧/٢/١٩٨٦، وفى سوهاج : ١/٣/١٩٨٦

رابعا : المحكم المحلى والتخطيط الاقليمى والمشاركة الشعبية : ندوة بالشرقية فى: ٢/٣/٨٦،
سوهاج : ٢/٣/٨٦، أسيوط : ٥/٣/١٩٨٦، أسوان : ١٥/٢/١٩٨٦، وفى الوادى
الجديد ، وفى قنا : ١٣/٢/١٩٨٦.

خامسا : السياحة: المنيـا : ٢٩/١/٨٦، قنا : ١٣/٢/٨٦، الفيوم : ٨/٢/١٩٨٦،
السويس: ٢٩/١٢/١٩٨٥.

سادسا : الاســـكان:
أسوان : ٢٢/٢/١٩٨٦، السويس: ٢٤/١٢/١٩٨٥، المنيا : ٢٢/١/١٩٨٦

الثـروة الحيوانية والداجنـة والسمكيـــة

مقـدمة : اتساع الفجـوة الغذائية فى مصـر .

لقد تزايدت القيمة النقدية للفجوة الغذائية فى مصر من ١٥٠ مليون دولار تقريبـا عام ١٩٦٠ الى نحو ٢ر٣ مليار دولار عام ٨٢/٨١ ومن القدر أن يضطرد اتساع هـذه الفجـوة فى السنوات التالية اذا لم تتخذ الدولة التدابير اللازمـة .

أما من الناحية العينية فيمكن التدليل على الفجوة بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتـى من القمح من حوالى ٧٠٪ عام ١٩٦٠ الى أقل من ٢٥٪ حاليا .. كما أن مصر كانت مصـدرة للسكر حتى عام ١٩٧٤ والآن تستورد حوالى ٥٠٪ من احتياجات الاستهلاك المحلـى ـ كما تستورد ٧٠٪ من جملة الاستهلاك المحلى للزيوت . وحوالى ثلث استهلاكنا من الألبـان ومنتجاتها .. هذا بالاضافة الى استيراد كميات كبيرة من اللحوم .

وللتدليل على حجم المشكلة الغذائية نذكر أن متوسط ما يخص الفرد المصـرى فى السنة من اللحوم الحمراء يبلغ نحو ٥ر٠ كجم سنويا (مقابل مدى يتراوح بين ٢٥ر٠ ـ ٥٠ كجم سنويا فى الدول المتقدمـة) ، ولا يتجاوز نصيب الفرد من لحوم الدواجن ٤ـ٥ كجم ، ومثلهـا من الاسماك ، ولا يتجاوز ٦٠ كجم من الالبان ومنتجاتها ، ونحو ٥٠ بيضه فى السنة ـ والخلاصـة أن متوسط نصيب الفرد من مصادر البروتين الحيوانى منخفض بالرغم من تزايد الواردات .

وبعد هذه المقدمة نتناول بالتفصيل المكونات الثلاثة لمصادر الغذاء البروتينـى وهـى الثـروة الحيوانية ، والداجنه ، والسمكية .

أولا : الثـــروة الحيوانية :

الرصيد الحالى والمشكلة :

قدرت الثروة الحيوانية فى عام ١٩٨٤ بحوالى ٠٠٠ر٢٠٠ر٧ رأس ، تتوزع أهـــم مكوناتها كما يلى :

٨ر١ مليـون رأس من البقر ، ٤ر٢ مليون رأس من الجاموس ، ٤ر١ رأس من الغنـــم ٠

وتتمثل أهم مشكلات تنمية هذه الثروة فى الأعلاف ، من حيث منافسة الحيـــوان للانسان فى الرقعة المزروعة بالحاصلات الشتوية حيث بلغت المساحة المزروعة بالبرسيـــم المستديم والتحريش حوالى ٣ مليون فدان من جملة ١١ مليون فدان محصولى ، أى نحـــو ٣٠٪ من المساحة الكلية ، بخلاف العديد من المحاصيل الأخرى التى تتحول الى الانتـــاج الحيوانـــى ٠

ولما كانت موارد الأعلاف تمثل حوالى ٨٠٪ من المستلزمات فى عملية الانتاج الحيوانـــى ، فان الأمر يقتضى وضع مشكلة الأعلاف فى الاعتبار أثناء معالجة مشكلة الانتاج الحيوانى ٠ ، خاصة اذا علمنا أن معظم انتاج الأعلاف فى مصر يتمثل فى الأعلاف الخضراء الشتوية ولا يزيد ناتجهـــا عن ٥٢ مليون طن فى السنة تقريبا ، ويليها الأعلاف الخضراء الصيفية والنيلية وتمثل حوالـــى مليون طن ، وبذلك يصل مجموع الأعلاف الى حوالى ٥٣ مليون طن ، وهذه الكمية لا تكفـــى الاحتياجات الفعلية فى مصر ، ومن ثم نضطر الى استخدام الأعلاف المركزة واستيرادها من الخارج ٠

حلـــول مطروحة :

(١) على الرغم من أننا نزرع $\frac{1}{3}$ الأرض الزراعية سنويا بالأعلاف الخضراء ، الا أننا نعانى من مشكلة عدم كفاية الأعلاف ، لأن الفترة التى تزرع فيها الأعلاف ثلاثة شهور فقط ، ومن ثـــم تتولد فجوة علفية يتم سدها بحوالى ٩ر٨ مليون طن من الأعلاف المصنعة ٠٠ ولذلك يجب

ايجاد نوع من التركيب المحصولى الجديد الذى تدخل فيه الأعلاف الخضراء الطويلة التى تمكث مدة طويلة فى الأرض والتى توفر الأعلاف على مدار العام بالاضافة الى التوسع فى انتاج الأعلاف المصنعه .

(٢) التوسع فى توفير حيوانات التسمين ، ويرتبط بذلك التخلص من الاعتماد على الحيوان فى العمل الزراعى مما يضعف قدرة الحيوان على انتاج اللحوم والألبان بنسبة ٥٠٪ على أقل تقدير .

ويؤكد البعض هنا أن احلال البقر البلدى بالبقر من سلالة (فريزيان) يمكن أن يرفع انتاجية البقرة من ٦٠٠ الى ٢٠٠٠ كجم من الألبان فى السنة ، بمعنى أن يرتفع انتاج مصر من الألبان الى حوالى ٣ مليون طن من ٢ مليون بقره فقط وتوفر مصر استيراد أكثر من ٦٠٠ ألف طن لبن فى صوره ألبان ومسلى .. الخ .

وقد اقترح بالنسبة لمحافظة دمياط مثلا تحويل ٤٠ ألف بقرة بلدى الى ٢٠ ألف بقرة فريزيان مما يرفع انتاج الألبان فى المحافظة الى ثلاثة أضعاف .

وهكذا يمكن على المستوى القومى الاستعاضة عن حوالى ٤ مليون رأس ماشية حاليا (من البقر والجاموس) بمليون من البقر المحسن مما يؤدى الى ثلاثة أضعاف المنتج بنفس كمية العلف ..

(٣) ان تنفيذ الحل السابق يرتبط بالميكنة الزراعية ، وخاصة على مستوى المزارع الصغيره ، نظرا لنظم الحيازه الحالية . ذلك أن أكثر من ٨٠٪ من الحائزين يمثلون صغار الزراع (أقل من خمسة أفدنه) والذين يحتاجون الى المواشى للعمل . ولما كان استجلاب الابقار المحسنة وتخصيصها لانتاج اللحوم والألبان يعنى حجبها عن العمل ، فان الأمر يتطلب التوسع فى الميكنه الزراعية .

(٤) وشعبة أخرى للحل هى التركيز على مصادر أخرى للبروتين الحيوانى بخلاف اللحوم الحمراء ،وهى الدواجن والبيض لاننا نعانى من غياب المراعى وغياب الأراضى الطبيعية اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية ٠٠٠ خاصة وأن نسبة البروتين فى لحم الدجاج أعلى منها فى اللحم الأحمر (٢٠٪ مقابل ١٧٪ أو أقل) ٠ ولذلك يمكن للاهتمام بالثروة الداجنة أن يسد الفجوة فى النقص البروتينى ٠

ثانيا : الثروة الداجنة :

الرصيد الحالى :

يوضح هيكل الثروة الداجنة فى مصر أن نسبة ٦٦٪ منها تتصرف الى الدجاج ، ١٢٪ للبط ، ٩٪ للأرانب ، ٦٪ للأوز ، ٤ر٣٪ للحمام ، ٣٪ للديوك من نوع " الرومى " ٠

ويتضح من ذلك التركيز على انتاج الدجاج ،برغم أن الأرانب مثلا هى صاحبة أعلى معدل للتوالد بين الثدييات ،وتبلغ دورة الأرانب حوالى ٣٠ يوما ،وقد يصل تعداد المواليد للأنثى الواحدة الى ٨ أو ٩ أحيانا ٠٠ هذا بالاضافة الى سهولة تربية الأرانب حتى بواسطة الفلاح الفرد وامكان اطعامها من فضلات المنزل والأوراق الخضراء ٠٠ الخ كما أن لحوم الأرانب تحتوى ـ كما يذكر علماء التغذية ـ على نسبة قليلة من الكولسترول بالمقارنة مع اللحوم الحمراء ٠

القيد الرئيسى ،والحل :

يختلف علف الدواجن عن علف الماشية فى أنه يكاد أن يكون كله علفا مركزا أو مصنعا وهذا يمثل القيد الرئيسى على انتاج الدواجن خاصة وأن معظم المكونات الداخلة فى تركيب علف الدواجن مكونات مستوردة ،وخاصة الذرة الصفراء التى تمثل ٧٠ـ٧٥٪ من علف الدواجن ٠ ويمكن الاستغناء عن استيراد الذرة الصفراء ،كليا أو جزئيا ،فى حال التوسع فى زراعة الأرض البور وترشيد الهيكل المحصولى مستقبلا ٠

وبالاضافة الى الذرة ، يدخل فى تكوين الاعلاف المصنعه بروتين حيوانى بنسبة ٥٪ على الاقل (فى صورة مسحوق السمك ومسحوق اللحم) ، ويمثل توفيره مشكلة أكثر تعقيدا من توفير الذره .

وهناك أيضا مصادر البروتين النباتى والصويا والتى يذهب كل انتاجه الى الشركة العامة للدواجن فقط لعدم كفايته لصناعة الاعلاف ككل . وأخيرا هناك منتجات ثانوية أخرى مثل الخميرة وهى تعتبر من المكونات المحلية ولكن أسعارها آخذه فى الارتفاع ، ومثل البلوتين وهو أحد المنتجات الثانوية لمصانع النشا والجلوكوز ، وأسعاره آخذه فى الارتفاع أيضا .

والخلاصة أن العلف المصنع والذى يشكل نسبة ٦٥ ـ ٧٠٪ من تكلفة انتاج الدواجن يمثل مشكلة بارزه أمام تنمية الثروة الداجنة .

وفى محافظة الشرقية مثلا وحيث توجد حوالى ٣٠٠٠ مزرعة للتسمين فقط (بدون حساب مزارع انتاج البيض) فان نسبة التشغيل تتراوح بين ٢٠٪ و ٥٠٪ فقط . ـ ويرجع نقص استخدام الطاقة الانتاجية لأسباب عديدة فى مقدمتها مشكلة العلف ، ولو أحسن استغلال المزارع الحالية لأمكن سد الاحتياجات الاستهلاكية المحلية والتحول مستقبلا الى التصدير .

وبالاضافة الى رفع نسبة التشغيل ، يلزم أيضا التوسع فى طاقة المجازر الآلية والثلاجات ، وتحسين كفاءة التسويق .

ثالثا : الثـــروة السمكية :

ان موضوع الثروة السمكية يتصل اتصالا وثيقا بمشكلة البروتين الحيوانى ، أى البروتين المستمد من اللحوم بانواعها المختلفة : لحوم الحيوانات ولحوم الدواجن ولحوم الأسماك. ويبلغ مستوى استهلاك الفرد فى مصر من مجموعة اللحوم - حسب بعض التقديرات - ٢ر١١ كيلو جراما سنويا ، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة بل ومع بعض البـــلاد النامية الأخرى. وتعتبر الأسماك من المصادر الرفيعة للحصول على البروتين الحيوانى ، ولكن انتاجها فى مصر غير كاف : اذ يتراوح بين ٢٥٠ ألف و ٣٠٠ ألف طن سنويا من الأسماك بأنواعها المختلفة ومن جميع المصادر . وهذا انتاج ضئيل للغاية بالنسبة للمسطحـــات المائية المتاحة فى مصر، وبالمقارنة مع دول أخرى مجاورة لنا وذات مسطحات مائية أقل مما يتوفر لدينا .

أهم أسباب انخفاض كفـاءة الانتاج السمكى فى مصـر :

ضعف الجدارة الانتاجية للمصايد . ويعود ذلك بدوره الى عدة أسباب تتركز فى جانبين :

(أ) جانب طبيعى وبيولوجى : ذلك ان موقع مصر المحدد على البحرين الأبيض والأحمـــر له ظواهر متميزه من وجهة نظر الثروة السمكية : فالبحر الأحمر لا يعتبر من المناطـــق البحرية الغنية بالثروة السمكية كما هو الحال فى مصايد بحر الشمال مثلا .. ونلاحـــظ أن جنوب البحر الاحمر أغنى بكثير من الشمال والشرق ، وتقع مصر بالتالى فى الجزء الأفقر من هذا البحر . أما البحر الأبيض فانه يعتبر بصفه عامة بحرا متوسط الغنى من الناحيـة السمكية ، كما أن الاجزاء الغربية أغنى بكثير من المناطق الشرقية ، وشماله أغنى بكثيـــر من جنوبه . وعلى ذلك فان مصر تقع أيضا فى الجزء الفقير من البحر الأبيض .

(ب) ظاهرة الصيد الجائر : ولشرح هذه الظاهرة نشير بداية الى (مستوى الاستغـــلال البيولوجى الأمثل) والذى يعنى أكبر كمية من الأسماك يمكن أن تحصل على المدى الطويل والذى يطلق عليها " المستوى الحرج للاستغلال " ، وبمعنى آخر فان من الضرورى ضمان الحد الأدنى من المخزون السمكى الذى يسمح بانتاج سمكى غير متناقص . وعلى ذلـــك

فان عملية الصيد يجب أن تتوازن مع عملية استعاده الموارد السمكية لعناصرها بواسطة النمو والتوالد ، فان لم يتحقق هذا التوازن ، أى كانت معدلات الصيد أعلى من معدلات التعويض لعناصر الموارد السمكية ، كانت النتيجة تناقص هذه الموارد ثم انقراضها فى النهاية .

وهنا تأتى خطورة ما يسمى (الصيد الجائر) والذى يتخطى " المستوى الحرج للاستغلال " وبالتالى يؤدى الى تقليل حجم الحد الأدنى للمخزون السمكى وبالتالى انخفاض قدرته على استعاضة عناصره .

والخلاصة أن حجم الانتاج الذى يحقق الكفاءة الاقتصادية لاستغلال المصايد - ولو بالصيد الجائر - (أى الانتاج الذى تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الايراد الحدى) يتعدى فى معظم الأحوال حجم الأنتاج عند المستوى البيولوجى الأمثل للاستغلال (المستوى الحرج) وذلك نتيجة لزيادة الطلب على الأسماك . هذا بالاضافة الى أن التلوث يؤدى الى خفض حجم المخزون السمكى نفسه ، وبالتالى قدرة المخزون على الاستعاضة .

ونتيجة لضعف الجداره الانتاجية للمصايد المصرية برزت مشكلة عدم كفاية الأنتاج السمكى وهو ما نستعرضه على مستوى كل من مصايد البحر الأحمر والبحر الأبيض .

استعراض المشكلة والحل : فى البحرين الأبيض والأحمر .

أ- مصايد البحر الابيض : تتركز معظم عمليات الصيد فى المنطقة الواقعة بين الاسكندرية وبورسعيد ، وهى تنتج حوالى ٨٥٪ من اجمالى انتاج البحر الابيض ، وينتج مركز صيد دمياط وحده حوالى ٤١٪ من انتاج هذه المنطقة . وقد انخفض الانتاج من حوالى ٣٨ ألف طن عام ١٩٦٢ الى حوالى ٢٠ ألف طن عام ١٩٨٠ (بنسبة ٤٧٪) فى حين انخفض الانتاج من مركز دمياط من ١٦ ألف طن الى ٧ آلاف طن (بنسبة ٥٦٪) .

ويرجع هذا الانخفاض الى ظاهرة الصيد الجائر : وذلك أنه فى الوقت الذى تم فيه تنظيم مياه النيل وارتفع مستوى التلوث (وبالتالى انخفض مستوى الاستغلال البيولوجى) لم يتم تخفيض جهد الصيد بل على العكس :
فقد زاد عدد وحدات الصيد الآلية من ١٢٦٥ وحدة فى عام ١٩٧٩ الى ٢١٦٦ وحدة فى عام ١٩٨٢ بنسبة قدرها ٧١٪ . وفيما يتعلق بمركز دمياط فقد زادت وحدات الصيد من ٢٢٠ وحدة الى ٣٢٠ وذلك بنسبة ٥٠٪ خلال نفس الفترة .

٢- مصايد البحر الأحمر وخاصة خليج السويس

تعانى هذه المصايد بدرجة عالية من مشكلة " الصيد الجائر " خاصة وأن التلوث قد أثر على المخزون وبالتالى قدرته على الاستعاضة . وتتمثل هذه المشكلة بوضوح فى عدة مؤشرات أهمها تزايد عدد وحدات الصيد (أو رخص الصيد) وعلى الخصوص فى اقليم السويس . ويلاحظ مع ارتفاع عدد وحدات الصيد (ارتفع هذه الوحدات من ١٥ مركب جر عام ١٩٦٢ الى ١١٠ وحدة فى عام ١٩٨٦) قلة الانتاج السمكى فى نفس الوقت .

ومن هذا الاستعراض لأبعاد المشكلة تبين أهم شعب الحل فيما يلى :
١- خفض جهد الصيد أو تقليل عدد الرخص الممنوحة بدءً من منع الاستثناءات .
٢- دعم الاستثمارات الموجهة لقطاع الصيد ورفع الكفاءة التكنولوجية .
٣- البحث عن مناطق صيد جديدة فى المياه العميقة .
٤- حماية المصايد من آثار التلوث .
٥- رفع الكفاءة التسويقية لأجهزة تسويق الأسماك .

الصناعات الصغيرة

تعريف الصناعة الصغيرة :

الصناعة الصغيرة هى شكل تنظيمى لمشروع صناعى ينتج على مستوى صغير نسبيا ، أى بالمقارنة بأحجام الانتاج فى المشروعات الأخرى : المتوسطة والكبيرة . ويمكن اللجوء فى معايير المقارنة الى عدد العاملين فى المنشأة والى نصيب العامل من رأس المال .

ويختلف التحديد الدقيق لما يدخل تحت مسمى " الصناعة الصغيرة " من اقتصاد الى آخر ، حسب حجمه ومدى تقدمه التكنولوجى .. الخ . فعدد العمال ونصيب العامل من رأس المال فى الصناعات الصغيرة اليابانية مثلا يختلف عنه فى الصناعات الصغيرة فى كثير من البلاد النامية ومن بينها مصر .

وتشمل الصناعات الصغيره فى مصر تلك المنشآت التى يعمل بها خمسون عاملا فأقل (وان كان البعض يشير الى مائة عامل) أما نصيب العامل من رأس المال فيمكن تحديده بخمسة آلاف جنيه فأقل .

تصنيف الصناعات الصغيرة ومجالاتها : يمكن تقسيم الصناعات الصغيرة نوعيا الى مايلى :

أ - صناعات منزلية (مثل صناعة التريكو والخياطة والأشغال النسوية اليدوية) .

ب - " بيئية وحرفية (مثل منتجات ما يسمى " خان الخليلى ") .

جـ - صناعات صغيرة حديثة : وهى تعتمد بدرجة أكبر على الآلات ، وتشمل مجالات تدخل أيضا فى عداد الصناعات المتوسطة والكبيره .